



# The grammatical opinions that Imam Salah bin Ali (D. 849 AH) preferred in his book (Al-Najm Al-Thaqib, Sharah Kafiyat Ibn Al Hajib)

Eiman Khemees Mahdi \ University of Anbar \ College of Education for women / Ema 19w5002@uoanbar.edu.iq \ 07807119237.

Assist. Prof. Abdul-Razaq Ali Husein / University of Falluja  
dr.abdulrazzaq.ali@uofallujah.edu.iq / 07902970507.

**Abstract:** The research dealt with the grammatical opinions that Imam Salah favored in his book (Al-Najm Al-Thaqib Sharh Kaffiyeh Ibn Al-Hajeb) without taking others, as well as his opinions that he was alone with, and these opinions do not necessarily come with a new opinion, but it is so sometimes, and sometimes his opinion is based on an opinion of another grammarian or a number of grammarians. He is unique in explaining the opinion with an explanation that differs from them. Sometimes he adds to the opinion some additions that he sees. The research dealt with samples of opinions distributed on nouns, verbs, and letters, and these models are a sample of many opinions in his book, the purpose of which is to clarify the grammatical thinking of Imam Salah in his dealings with grammatical opinions.

**Keywords:** (Imam Salah, inflective verbs, explanation, Alnajm althaaqib, vocative).



## الآراء النحوية التي رجحها الإمام صلاح بن علي (ت ٨٤٩ هـ) في كتابه

### (النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب)

إيمان خميس مهدي / جامعة الأنبار / كلية التربية للبنات

Emna19w5002@uoanbar.edu.iq / 07807119237

أ.د. عبد الرزاق علي حسين / جامعة الفلوجة / كلية العلوم الإسلامية

dr.abdulrazzaq.ali@uofallujah.edu.iq /07902970507

#### الملخص:

تناول البحث الآراء النحوية التي رجحها الإمام صلاحاً في كتابه (النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب) دون الأخذ بغيرها، كما تناول آراءه التي انفرد بها، وهذه الآراء لا تكون بالضرورة الإتيان برأي جديد، بل هي كذلك أحياناً، وأحياناً أخرى يكون رأيه مبنياً على رأي نحوي آخر أو عددٍ من النحاة، ولكنه يتفرد بتعليل الرأي تعليلاً يختلف عنهم، وأحياناً يضيف على الرأي بعض الإضافات التي يراها هو. وتناول البحث نماذج من الآراء موزعة على الأسماء والأفعال والحروف، وهذه النماذج هي عينة من آراء كثيرة في كتابه، والغاية منها بيان التفكير النحوي للإمام صلاح في تعامله مع الآراء النحوية.

الكلمات المفتاحية: (الإمام صلاح، الأفعال المعربة، التعليل، النجم الثاقب، المنادى).



## الآراء النحوية التي رجحها الإمام صلاح بن علي (ت ٨٤٩ هـ) في كتابه (النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب)

أ.د. عبد الرزاق علي حسين  
جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الإسلامية

إيمان خميس مهدي  
جامعة الأنبار/ كلية التربية للبنات

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:  
فإنّ دراسة آراء أي عالمٍ نحويٍّ وترجيحاته أمر مهم يكشف لنا عن تفكيره النحوي وموقفه من النحاة  
السابقين، وطريقة توظيفه للآراء المختلفة في وضع القواعد والأحكام النحوية أو تحليلها، ومن هنا كانت  
أسباب اختيار الموضوع، فضلاً عن أنّ الإمام صلاحاً من علماء اليمن، ونتاج علماء اليمن النحويّ قليل  
لدينا؛ لذا تناوّل كتبهم بالدراسة يكشف جانباً من فكرهم النحويّ وطريقة تعاملهم مع المسائل النحوية.  
وقد تطلّب البحث أن يكون من ثلاثة مطالب: الأول: آراء الإمام صلاح وترجيحاته النحوية في الأسماء،  
والثاني: آراء الإمام وترجيحاته النحوية في الأفعال، والثالث آراء الإمام وترجيحاته النحوية في الحروف.  
واعتمدنا فيه منهجاً وصفيّاً يقوم على نماذج مختارة من المسائل التي ذكر فيها آراء النحاة ممّا يراه راجحاً  
أو آراءه الشخصية، إذ الغاية ليست كثرة المسائل، وإنّما إعطاء صورة واضحة عن نمط التفكير عنده في  
التعامل مع الآراء المختلفة.  
وفي الختام فإنّنا لا ندعي كمالاً لبحثنا، فهو لا ينبغي لغيره سبحانه، فما فيه من صوابٍ ففضل الله  
ونعمته، وإن جانبنا الصواب فزلة أنفسنا، وحسينا أنّا توخينا الصواب. والحمد لله ربّ العالمين وأفضل الصلاة  
والسلام على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.



مدخل: التعريف بالإمام صلاح بن علي وكتابه (النجم الثاقب)

المطلب الأول: التعريف بالمؤلف:

اسمه ومولده ونشأته: صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم الحسيني: من أئمة الزيدية باليمن، وأحد علمائهم. دعا إلى نفسه بصنعاء بعد وفاة المنصور (علي بن محمد) سنة ٨٤٠ هـ وبويع، ولقب بالمهدي، ولم يلبث أن قبض عليه الأمير (سنقر) وحبس بصنعاء، مدة<sup>(١)</sup>.

مكانته العلمية: كان من أكابر علماء عصره، وكان صلاح بن علي واعياً مبرزاً في علوم الاجتهاد، وذا ورع شحيح، وقد وصل إلى مرتبة عالية بين علماء عصره؛ إذ بايعه علماء صنعاء اعترافاً منهم بمكانته العلمية والدينية، وقد كان مجتهداً؛ إذ الغالب من شروط الإمامة عند الزيدية أن يكون الإمام مجتهداً، وقد عرف ذلك عن صاحب كتاب النجم الثاقب، وكذلك عن والده صاحب البرود الصافية<sup>(٢)</sup>.

شيوخه: تتلمذ الإمام صلاح بن علي على يد والده، وكان كثير الذكر الحسن له، والتبجيل والاحترام، فنقل عنه كثيراً في كتابه: (النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب)، فبلغ ما نقله أكثر من خمسين نقلاً صرح بها، وكان يقول: (وقال والدي)، (وقال جمال الإسلام)، و (قال صاحب البرود)، و (قال والدي حرس الله مهجته)<sup>(٣)</sup>. ولم أجد في المصادر التي اطلعت عليها ذكراً لأسماء شيوخ أخذ عنهم سوى والده على الرغم من ذكرهم أنه تتلمذ على كثير من العلماء.

فقد نشأ في حجر والده (علي بن محمد بن أبي القاسم) وأخذ عنه كما أخذ عن غيره من علماء عصره حتى برع، وأصبح من رجال علم الكلام، وصنف في عصر والده، توفي قبله بصنعاء سنة (تسع وعشرين وثمانمائة). مؤلفاته: كان عالماً ذكياً بالقدر الذي يمكنه أن يؤلف مؤلفات عدّة؛ ولا سيما وأنه ترعرع على يد والده الذي لم يقتصر تأليفه في النحو بل ألف في مجالات أخرى كما ذكرت سابقاً، إلا أنّ الإمام لم يكن له حظ كوالده؛ بسبب الظروف التي أحاطت به.

ويذكر المؤرخون أنّ له مؤلفات عديدة إلا أنّهم لم يصرّحوا عن شيء منها فقط: شرح على كافية ابن الحاجب سمّاه (النجم الثاقب على مقدمة ابن الحاجب) انتزعه من شرح والده علي بن محمد بن أبي القاسم<sup>(٤)</sup>.

(١) الأعلام للزركلي: ٢٠٧/٣، ومعجم التراث الإسلامي: ١٢٨٦/٢.

(٢) الملحق التابع للبدر الطالع: ١٠٧/٢، وينظر: النجم الثاقب: ١١/١.

(٣) ينظر: البرود الصافية والعقود الصافية: ٢١.

(٤) ينظر: معجم المؤلفين: ٢١/٥، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٢٣٢/٥.



مذهبه التحوي: أما مذهبه النحوي فهو على عادة النحويين المتأخرين يميلون إلى رأي البصريين في الأكثر الغالب، وهو وإن كان لا يحدد رأيه بشكل واضح في الغالب إلا أنه كان له اختيار في عدد من المسائل، كأن يقول: (وعندي)، كما في ترجيحه رأي الفراء؛ وإقراره دون القياس عليه<sup>(١)</sup>، كذلك اعتماده رأي البصريين في مواضع عديدة<sup>(٢)</sup>.

أما ما أراه فإنه يرى الرأى الذي يراه والده؛ لأنه يأتي به لترجيح رأي على آخر، أو ليسلك طريقاً خاصاً لذلك، فهو في حقيقته كان متابعاً لما يرححه والده بصرياً كان أو كوفيّاً. كما سيأتي لاحقاً عند ذكر موارده من العلماء.

وفاته: دعا الإمام صلاح لنفسه بصنعاء بعد وفاة والده المنصور علي بن محمد، وبويع ولقب بالمهدي، وقبض عليه الأمير سنقر وحبسه بصنعاء، ثم خرج من السجن، فسار الى صعدة، فجمع جيشاً عظيماً هاجم به صنعاء فأسر، وسجن إلى أن مات في السجن سنة (٩٤٨ هـجوية)<sup>(٣)</sup>.

المطلب الثاني: منهجه في كتابه: (النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب):

التعريف بالكتاب: هو من الكتب النحوية الذي يحمل في طياته العديد من المسائل النحوية التي تفيد المعلم قبل الطالب، والموسوم بـ (النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب) وهو شرح لكافية ابن الحاجب في النحو، يتكوّن من جزأين ويقع في (١١٧٢) صفحة، ويعدّ هذا الكتاب ذا قيمة علمية متميزة لأسباب، أهمها<sup>(٤)</sup>: أنه كتاب جامع لكتب سابقة قبله، فقد اجتمع في هذا الكتاب أربعة كتب في كتاب واحد، وهي:<sup>(٥)</sup>

- شرح الكافية لابن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ) واسمه شرح المصنف.
- البرود الضافية والعقود الضافية، لوالد المؤلف علي بن محمد بن أبي القاسم الهادي (ت: ٨٣٧ هـ).
- شرح الكافية في علم النحو، لرضي الدين الاسترابادي (ت: ٦٨٦ هـ).

(١) ينظر: النجم الثاقب: ٤٠٥/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٢٤/٢.

(٣) ينظر: الأعلام للزركلي: ٢٠٧/٣، ومعجم المؤلفين: ٢١/٥.

(٤) ينظر: النجم الثاقب: ٢/١.

(٥) ينظر: معجم المؤلفين: ٢٢/٥.



فقد اعتمد مؤلف كتاب النجم الثاقب على هذه الكتب الثلاثة اعتماداً مباشراً، وأكثر من النقل عنها مصرحاً وغير مصرح، وإن كان قد صرح في بداية كتابه بأنه لخص كتاب والده (البرود الصافية)، ومن الكتب التي اعتمد عليها المؤلف: (كتاب الوافية شرح المقدمة الكافية لركن الدين الأسترآبادي)، وقد ذكر كتباً أخرى أخذ عنها ك (أمالي ابن الحاجب النحوية)، و (الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب)، وكذلك ذكر أنه نقل عن: (ابن يعيش في شرحه للمفصل)، و (المفصل)، و (الأمموزج)، و (الكشاف) للزمخشري، وكان الإمام يكثر النقل عن (كتاب سيبويه)، و (المبرد)، و (القرء) و(الأخفش) وغيرهم<sup>(١)</sup>، وقد استخرجت هذه الآراء من مظانها.

لذا فهو كتاب جامعٌ لكتبٍ عديدة تجعل منه ذا قيمة علمية، فضلاً عن آراء مؤلفه الخاصة التي تكشف لنا الفكر النحوي عند أهل اليمن.



(١) ينظر: البرود الصافية والعقود الصافية: ٣٨/١، والنجم الثاقب: ٢٩/١.



المبحث الأول: آراؤه وترجيحاته النحوية في الأسماء:

المطلب الأول: الأسماء المبنية: ومن المسائل الواردة من هذا:

- (مَنْ) و (ما) الموصولتان:

علل الإمام بناء الموصولات، إذ قال: "إنما بُنِيَتْ؛ لشبهها بالحرفِ لفظاً ومعنى، أما اللفظ فلأن ما هو على حرفين ك (من) و (ما) والألف واللام، وحمل سائرهما عليه، وأما المعنى؛ فلاتفتقارها إلى الصلّة والعائد، فأشبهت الحرف؛ لافتقاره إلى غيره"، فقد سار الإمام على ما هو مقرر عند النحويين، من جعلهم الموصولات في جملة الأسماء المبنية<sup>(١)</sup>، وتعليلهم ذلك بشبه الحرف في افتقارها إلى الصلّة<sup>(٢)</sup>.

ثم بين الإمام العائد للصلّة، وهو ضمير عائد للموصول ليربط بين الموصول وجملة؛ لأنها أجنبية<sup>(٣)</sup>. لكنه زاد رأياً عليهم في تعليلها، وهو جعلها مشابهة للحرف في اللفظ من جهة عدد الحروف إضافة إلى شبهها المعنوي من جهة افتقارها إلى الصلّة.

- (كم) الاستفهامية وصدارتها بالكلام:

ذكر الإمام أنّ (كم) الاستفهامية لها حق الصدارة بالكلام؛ لأنّ أسماء الاستفهام لها الصدر، وحُملت (كم) الخبرية في صدريتها عليها<sup>(٤)</sup>، ف(كم) الاستفهامية كما فصلها النحويون: أداة مبهمّة عند سامعها، لا بدّ لها من تمييز بعدها يزيل الإبهام عن إحدى ناحيتي المحدود، وهي (ناحية الجنس)، وقد يليه ما يزيل الإبهام عن الناحية الأخرى، وهي (المقدار العددي)، فالتمييز محتوم، أما ما يليه فليس بمحتوم<sup>(٥)</sup>.

(١) النجم الثاقب: ١/٥٦.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ١/٣٠٩، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/١٦٠، والمسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن الملقن: ٣٠.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٢٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/٧٧، وتيسير وتكميل شرح ابن عقيل: ١/٣٩.

(٤) ينظر: النجم الثاقب: ١/٥٨.

(٥) ينظر: النجم الثاقب: ١/١١٤.

(٦) ينظر: الكافية في علم النحو: ٣٦، وشرح الكافية الشافية: ٢/٨٢٥. وأوضح المسالك: ٢/٦٨، وشرح الأشموني:



المطلب الثاني: الأسماء المعربة:

ومن المسائل الواردة من هذا:

- الفصل بين وظائف التوابع:

للإمام رأي في بيان ما اختلط مما تؤديه التوابع من وظائف ك (تفسير المتبوع) أو (العطف عليه) أو (توكيده)، ففصل بينها بقوله: "عطف البيان يوافق النعت في التوكيد والعطف والبدل ويخالفها، أما النعت فيوافقها من حيث كونها مثبتين للأول وموضحين له وغير مقصودين وغير مطرحين وينسحب عليهما العامل الأول ولا يجريان على المضممر، ويخالفه من حيث كونه في المعارف والنكرات، ومشتقاً على الأصح، ودون الموصوف أو مساوياً، ويدل على معنى في موصوفه بخلاف عطف البيان، فإنه يوضح متبوعه في ذاته، وأما التوكيد فيوافقها من حيث كونه مبيناً للأول، وكون الأول هو المقصود ويخالفه من حيث كونه يتكرر لفظ الأول في اللفظي وبالفاظ مخصوصة في المعنوي، ولا يقرر متبوعه، وعطف البيان يوضحه، وأما العطف فيوافقها من جهة تبعية الإعراب، ويخالفه من حيث هو مقصود مع الأول، وفي تقدير جملتين، ويتوسط بينه وبين متبوعه، ويخالفه من جهة اللفظ والمعنى، أما المعنى فمن حيث إن الثاني في البدل هو المقصود بخلاف عطف البيان، ومن حيث إنه في تقدير جملتين وعطف البيان في تقدير جملة واحدة، وأما اللفظي ففي ذلك مسائل أحدهما: أنه يجري في الظاهر والمضممر، وعطف البيان في المضممر فقط، الثانية في نحو:

أنا ابنُ التارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٌ عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعاً<sup>(١)</sup>

إن جعلت بشراً عطف بيان صح، وإن جعلته بدلاً لم يصح؛ لأنه يصير، (أنا ابن التارك بشراً)، مثل (الضَّارِبُ زيد)؛ لأنَّ المبدل منه في نية الطرح وهو لا يجوز<sup>(٢)</sup>، متبعاً بهذا الفصل آراء من سبقه من النحاة<sup>(٣)</sup>، خلافاً للفرء<sup>(٤)</sup>.

(١) البيت في: الكتاب: ١/١٨٢، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٥٦١.

(٢) النجم الثاقب: ٤٤/٢-٤٥.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري: ٧٨٠/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفرء: ١/١٩٢.





- تقديم الحال على عاملها المعنوي:

يمنع الإمام تقديم الحال على عاملها المعنوي، والعامل المعنوي هو (معاني الحروف المشبهة)، و(معنى الإشارة)، و(الظرفية)، و(معنى الحرف)، فقال الإمام في هذه العوامل: "فهذه لا يجوز تقدم الحال عليها؛ لضعفها، لأنه قد صح ضعف العامل اللفظي إذا تقدم معموله عليه بدليل أنه يصح إدخال اللام المعدية تقول: (لزید ضربت)، ولا يصح مع تقديمه لقوته لا تقول: (ضربت لزید) فبالأولى ما في معناه"<sup>(١)</sup>، وذلك باستثناء الظرف إذا وقع حالاً فإنه يجوز تقديمه على عامله المعنوي نحو (كل يوم لك ثوب) و (كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ) ف (ثوب) و (هو) مبتدآن و (لك) و (في شأن) خبران وهما العاملان في (كل يوم) وإنما جاز تقديم الظرف على عامله المعنوي، لأنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها لكثرتها<sup>(٢)</sup>، محتدياً برأيه هذا رأي ابن الحاجب ومن سبقه من النحاة، فقد قال ابن الحاجب: "ولا يتقدم على العامل المعنوي، بخلاف الظرف، ولا على الجور في الأصح"<sup>(٣)</sup>، وعلل ابن الحاجب جواز تقديمه على العامل اللفظي ومنعه على المعنوي، فقال: "وإنما تقدم على الفعل وشبهه؛ لأنه الأصل في الفاعلية والمفعولية، وهذا مشبه به ومحمول عليه، فلم يقو الفرع قوة الأصل، أو لأنه عامل متصرف فتصرف في معموله، وهذا غير متصرف"<sup>(٤)</sup>، غير أن بعض الكوفيين والأخفش أجازوا تقديم الحال على الحرف بشرط تقديم المبتدأ<sup>(٥)</sup>، محتجين بقوله تعالى: "وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ"<sup>(٦)</sup>، على قراءة عيسى والجحدري بنصب (مطويات) ، وتكون (مطويات) حالاً وقد تقدم عاملها الجار والجور (بيمينه)<sup>(٧)</sup>، لكن الإمام منعه، واتبع تفصي ابن برهان في أنه (إن كانت الحال ظرفاً أو حرفاً جاز تقديمها نحو (زيد عندك في الدار) وإلا لم يجز"<sup>(٨)</sup>.

(١) النجم الثاقب: ٤٢٥/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤٢٧/١.

(٣) الكافية في علم النحو: ٢٤.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل: ٣٠٧، وينظر: أمالي ابن الحاجب: ٦٧١/٢.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٠٦/١.

(٦) سورة الزمر: ٣٩.

(٧) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٢٦٣/٩، وفتح القدير: ٥٤٥/٤.

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٠٥/١.



المبحث الثاني: آراؤه وترجيحاته النحوية في الأفعال:

المطلب الاول: الأفعال المبنية:

ومن المسائل الواردة من هذا:

- حذف فعل التحذير:

يرى الإمام في فعل التحذير، أنه إذا ذكر المحذّر منه مكرّراً، كان تحذيراً وجب حذف فعله على الصحيح؛ لأنّه قد قام أحد المكرّرين مقام الفعل، نحو: (الطريق الطريق)، ثم علّل حذفه؛ لوجود القرينة وعدم الفرصة لخشية الوقوع في المهلة قبل تمام الكلام، وأمّا إذا لم يكرّره فيرى الإمام أنّ الأجدود ظهور فعله<sup>(١)</sup>، محتجاً بقول الشاعر:

حَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ      وَابْرُزُ بَبْرَزَةً حَيْثُ اضْطَرَّكَ القَدْرُ<sup>٢</sup>

فظهر العامل (حلّ) في التحذير؛ لأنّ المحذّر منه ورد غير مكرّر (الطريق).

ويتبيّن ممّا سبق أنّ الإمام يرى وجوب حذف فعل التحذير إن تكرّر المحذّر منه، وما عدا ذلك لا يجب الحذف، منفرداً برأيه عمّن سبقه من العلماء، إذ ذهب سيبويه إلى الخيار بين الإظهار والإضمار عند تكرار المحذّر منه، فقال: " وإن شاء أظهر"<sup>(٣)</sup>، وابن يعيش يوجب حذفه مع المكرّر إلا أنّه يعلّل حذفه؛ بكثرتها في كلامهم ودلالة الحال، وما جرى من الذكر عليها، فإذا كرّروا هذه الأسماء، لم يجز ظهور هذه الأفعال العوامل فيها، لأنّ المفعول الأول لما كرّر شُبّه بالفعل فأغنى عنه<sup>(٤)</sup>، أمّا ابن هشام فيوجب حذف الفعل إن تكرّر المحذّر المحذّر منه نحو: (نفسك نفسك)، أو العطف نحو: (الأسد الأسد)<sup>(٥)</sup>، وبهذا يكون الإمام قد تفرّد عن العلماء بوجوب حذف عامل التحذير في حال تكرار المحذّر منه فقط، وفي علّة الحذف.

(١) ينظر: النجم الثاقب: ٣٤٢/١.

(٢) البيت في: ديوان جرير: ٢٧٧.

(٣) الكتاب: ٢٥٣/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٩٨.

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ٧٣/٤.



المطلب الثاني: الأفعال المعربة:

ومن المسائل الواردة من هذا:

- حذف الفعل المضارع بعد (لما) و (لم):

يرى الإمام جواز حذف الفعل بعد (لما) الجازمة، ويعلل جواز حذفها بأنها جواب (قد فَعَلَ) والحذف جائز مع

(قد)، نحو: (قد قمت ولما) أي: ولما يقيم<sup>(١)</sup>، ملزماً وجود القرينة، واحتج بقول الشاعر:

فجئتُ قبورهم بدءاً ولماً فناديتُ القبورَ فلم يُجِبْنِه<sup>(٢)</sup>

إذ حذف الفعل الذي دخلت عليه (لما) وأراد: ولما أكن كذلك<sup>(٣)</sup>، أما حذف الفعل بعد (لم)، فقد منع الإمام

حذفه إلا ضرورة<sup>(٤)</sup>، نحو:

يا رَبِّ شَيْخٍ مِنْ لَكَيْزٍ ذِي عَنَمٍ أجنح لم يشمط وقد كاد ولم<sup>(٥)</sup>

(ولم) يُرْدُ (ولم يشمط)، فحذف مجزوم (لم) تشبيهاً لها بمجزوم (لما)، وذلك ضرورة<sup>(٦)</sup>.

المبحث الثالث: آراؤه وترجيحاته التحوية في الحروف:

المطلب الأول: الحروف العاملة:

ومن المسائل الواردة من هذا:

- (الواو) العاطفة بين الترتيب ومطلق الجمع:

يرى الإمام -بعد اطلاعه على آراء النحاة- أن (الواو) العاطفة تفيد معنى الجمع المطلق، ولا ترتيب فيها،

موافقاً لرأي فريق من النحاة، إذ اختلف النحاة والأصوليون والفقهاء وتعددت آراؤهم في المعنى الذي تدلّ

(١) ينظر: النجم الثاقب: ٩٥٩/٢.

(٢) البيت في: شرح التسهيل: ٥٦/٤، وجمع الهوامع: ٥٤٤/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٦٥/٤.

(٤) ينظر: النجم الثاقب: ٩٥٩/٢.

(٥) البيت في: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٦/٥، وشرح التسهيل: ٦٥/٤.

(٦) ينظر: النجم الثاقب: ٩٦٠/٢.



عليه (الواو) العاطفة، ولهم في ذلك أقوال: الأول: يرى أنّها تفيد الترتيب، والثاني: أنّها لمطلق الجمع من غير ترتيب لا تدلّ على ترتيب ولا معية، والثالث: أنّ الواو للجمع وتفيد المعية<sup>(١)</sup>.

فأبرز من يذهب إلى أنّ (الواو العاطفة) تفيد الترتيب: (قطرُ، وثغلب، والكسائي، وابن دسّ ثويه، والفرّاء)<sup>٢</sup>، فذهبوا إلى أنّ (الواو) للترتيب مطلقاً سواء كانت في المفرد أو في الجمل؛ لأنّ الترتيب عندهم في اللفظ يستدعي سبق، والترتيب في الوجود صالح له فوجب الحمل عليه<sup>(٣)</sup>، كما نُقلَ عن بعض أصحاب الشافعي أنّ (الواو) تفيد الترتيب، ونُقلَ ذلك عن الشافعي -رحمهُ اللهُ- أنّه قال في الوضوء يُعتبر ذكر الآية، ثمّ قال: ومن خالف الترتيب الذي ذكره اللهُ لم يُجزِ وضوءه<sup>(٤)</sup>، واحتجّ مثبتو الترتيب بوجهين<sup>(٥)</sup>:

الأول: ما روى مسلم في صحيحه، أنّ رجلاً خطب عند النبي -صلى اللهُ عليه وسلّم- فقال: (من يُطع اللهُ ورسوله فقد رشّد، ومن يعصهما فقد غوى) فقال له رسول اللهُ -صلى اللهُ عليه وسلّم-: "بئسَ الخطيبُ أنتَ، قل: وَمَنْ يَعِصِ اللهُ وَرَسُولَهُ"<sup>(٦)</sup> وهذا يدلّ على أنّها للترتيب؛ إذ لو كانت للجمع المطلق لما حُسِنَ الذمّ.

الوجه الثاني: للقائلين بأنّ الواو للترتيب: أنّ الرجل إذا قال لزوجته التي لم يدخل بها: (أنتِ طالق، وطالق) طلقت واحدة على المذهب الصحيح، ولو كانت الواو لمطلق الجمع لكان مثل قوله: (أنتِ طالق طلقتين) حتى تقعا.

وكذلك استدلّوا بما روي عن ابن عباس أنّه أمر بتقديم العمرة، فقال الصحابة: لم تأمرنا بتقديم العمرة وقد قدّم اللهُ الحجّ عليها في التنزيل؟ فدلّ إنكارهم على ابن عباس أنّهم فهموا الترتيب من الواو<sup>(٧)</sup>.  
أما جمهور النحاة وعلى رأسهم سيويه أجمعوا على أنّ (الواو) لمطلق الجمع لا تدلّ على ترتيب ولا معية، فإذا قلت: (جاء زيد وعمرو) فقد أشركت بينهما في الحكم من غير تعرّض لحيثهما معاً أو لحيء أحدهما بعد

(١) ينظر: الإجماع في شرح المنهاج: ٣٣٨/١.

(٢) ينظر: الجني الداني: ١٥٨، وشرح الرضي على الكافية: ٣٨٢/٤، وهمع الهوامع: ١٨٥/٣.

(٣) ينظر: الإجماع في شرح المنهاج: ٣٣٩/١، همع الهوامع: ١٨٦/٣، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٦٨.

(٤) ينظر: كشف الأسرار: ١٠٩/٢.

(٥) ينظر: كشف الأسرار: ١١٠/٢، والإجماع في شرح المنهاج: ٨٧٩/٣-٨٨٠، وتيسير التحرير: ٦٤-٦٥.

(٦) الحديث في: مسند أحمد: ١٨٢/٣٠، وصحيح مسلم: ٥٩٤/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/٥.



الآخر فهي للقدر المشترك بين الترتيب والمعية<sup>(١)</sup>، واستدلوا بعدة أدلة واحتجاجات، منها الاحتجاج المشهور على أن (الواو) تقتضي الجمع دون الترتيب، كقوله تعالى: "وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً"<sup>(٢)</sup>، وقال في موضع آخر: "وقولوا حِطَّةً وَاَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا"<sup>(٣)</sup>، فلو كانت الواو تقتضي الترتيب لما جاز أن يتقدم في إحدى الآيتين ما يتأخر في الأخرى<sup>(٤)</sup>، وهذا مذهب جمهور النحويين، أمّا للجمع المطلق. فإذا قلت: (قام زيد وعمر)، احتمل ثلاثة أوجه: الأول: أن يكونا قاما معاً، في وقت واحد، والثاني: أن يكون المتقدم قام أولاً، والثالث: أن يكون المتأخر قام أولاً<sup>(٥)</sup>. وفي هذا قال سيبويه: "وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء؛ لأنه يجوز أن تقول: (مررت بزيد وعمر) والمبدوء به في المرور (عمر)، ويجوز أن يكون (زيداً)، ويجوز أن يكون المرور وَقَعَ عليهما في حالة واحدة، فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني"<sup>(٦)</sup>.

فيري الإمام ما يراه جمهور النحاة من أمّا تفيد الجمع المطلق، كما أنه استدلل بأدلة ليثبت أن (الواو) في الأصل لمطلق الجمع، أحدها: في قولك: (المأل بين زيد وعمر)، (ونجا زيد وعمر)، و (اقتتل زيد وعمر)، فهذه لا يصح فيها (ثم)، والثاني: أن التشبيه فرغ العطف بالواو وهي تحتمل الاجتماع وتقدم أحدهما على الآخر، والدليل عليه أن أصل التشبيه العطف، أن الشاعر إذا اضطرّ رجع إليه<sup>(٧)</sup>، محتجاً بقول الشاعر:

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَلَكِ فَارَةً مِسْكٍ ذُبْحَتْ فِي سُلْكِ<sup>(٨)</sup>

(١) ينظر: المقتضب: ١/١٠، والمفصل: ٤٠٣، وأسرار العربية: ٢١٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٥، شرح الرضي على

الكافية: ٤/٣٧١، والجنى الداني: ١٥٨، وتيسير التحرير: ٢/٦٤.

(٢) البقرة: ٥٨.

(٣) الأعراف: ١٦١.

(٤) ينظر: أسرار العربية: ٢١٩.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ١٥٨.

(٦) الكتاب: ١/٤٣٨.

(٧) ينظر: التجم الثاقب: ٢/٢٢.

(٨) البيت في: جمهرة اللغة: ١/١٣٥، وشرح التسهيل: ١/٦٨.



أراد (بين فكّيها)، فاستعمل الأصل المهجور، إمّا شذوذاً، بحيث لو كان في غير الشعر لما امتنع، وإمّا لضرورة إقامة الوزن<sup>(١)</sup>.

المطلب الثاني: الحروف المهملة:

ومن المسائل الواردة من هذا:

- حذف حرف النداء:

عند الإمام (يا) النداء حرفاً مهماً؛ إذ جعل المنادى بما منصوباً بإضمار فعل، متبعاً بهذا الرأي سيبويه وأكثر المحققين<sup>(٢)</sup>.

فالمنادى الجائز حذف حرف النداء منه عند الإمام ثلاثة<sup>(٣)</sup>:

العلم: سواء كان مفرداً، أو مضافاً، فاحتج للعلم المفرد بقوله تعالى: "يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا"<sup>(٤)</sup>، وللمضاف بقول الشاعر:

حَارِ بْنِ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامَ تَرْجُحُكُمْ ... عَنِّي وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِيرِ<sup>(٥)</sup>

فأصلها قبل حذف حرف النداء (يا حار بن كعب).

والمضاف إلى المعرفة: وهو كثير في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: "رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا"<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى: "رَبِّ

قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ"<sup>(٧)</sup>.

وفي (أي): كقوله تعالى: "سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ"<sup>(٨)</sup>، واحتج أيضاً بقول الشاعر:

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٦٨/١، والأشباه والنظائر: ٢٣٨/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٨٢/٢، واللباب في علل البناء والأعراب: ٣٤٠/١، وشرح التسهيل: ٣٨٥/٣.

(٣) ينظر: النجم الناقب: ٣١٤/١.

(٤) يوسف: ٢٩.

(٥) البيت في: ديوان حسان بن ثابت: ١٢٩.

(٦) البقرة: ٢٨٦.

(٧) يوسف: ١٠١.

(٨) الرحمن: ٣١.



أَيُّهَا الْمُنْكُحُ الثَّرِيَا سُهَيْلًا عَمَرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ<sup>(١)</sup>

حيث حذف حرف النداء (يا) جوازاً؛ لأنه يقوم مقام الفعل<sup>(٢)</sup>.

هذه أشكال المنادى التي جَوَّزَ الإمام فيها حذف حرف النداء، ويجعل حذفه في غيرها ممنوعاً، كحذفه مع اسم الجنس: لأن قولك: (يا رجل) أصله: (يا أيُّهَذَا الرَّجُلِ) و (يا أَيُّهَا الرَّجُلِ)، فحذف الألف واللام استغناءً عنها به (يا)<sup>(٣)</sup>.

واسم الإشارة: فلا يُقَالُ: (هَذَا)؛ لئلا يلتبس بالمتبداً، ولزوال التعريف، فإن قيل إنَّه يرجع إلى ما كان من قبل، وهو تعريف الإشارة، فجوابه: أنَّ تعريف الإشارة مبهم، وتعريف النداء قصد<sup>(٤)</sup>. والمستغاث والمندوب: فلا يُقَالُ: (زيداً) بحذف حرف النداء؛ لأنَّ المراد بحذف التطويل، والجواز، ولهذا زيدَ في آخرهما ألف، ولم يرخِّمًا، فلو حذف حرف النداء تنافى معناهما<sup>(٥)</sup>.

فقد تفرَّد الإمام بذكر هذه الثلاثة عمَّن سبقه من النحاة، إذ ذهب نحاة الكوفة إلى جواز حذف حرف النداء من غير قيد أو استثناء، فحذفه عندهم قياس مطَّرد<sup>(٦)</sup>، كما وضع نحاة البصرة القيود والشروط فقد حدَّوا ثمانية من أنواع المنادى الممتنع فيها حذف حرف النداء وهي<sup>(٧)</sup>:

- ١- المنادى المندوب.
- ٢- نداء لفظ الجلالة غير المختوم بالميم المشددة، نحو: (يا الله).
- ٣- المنادى البعيد.
- ٤- المنادى النكرة غير المقصودة، نحو: (يا محسنًا لا تكدر إحسانك بالمن).
- ٥- المنادى المستغاث.

(١) البيت في: ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٢٢٩.

(٢) ينظر: النجم الثاقب: ٣١٥/١.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والأعراب: ٣٤٠/١، وأما ابن الحاجب: ٨٤٨/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٨٦/٣.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد: ١٨١، وشرح الرضي على الكافية: ٤٢٦/١.

(٦) ينظر: التصريح: ٢٢٣/٢.

(٧) ينظر: أوضح المسالك: ٧/٤، وشرح الآشموني: ٢٠/٣-٢١، والحدود في النحو: ٣/٤.



٦- المنادى المتعجب منه؛ نحو: (يا لفضل الوالدين)؛ للتعجب من كثرة فضلها.  
أما رأي الإمام فلا يرى امتناع الحذف سوى الثلاثة المذكورة، فمن خلال ما سبق يتضح أن الإمام قد جرى على ما هو معروف عند التحويين، مع أن له بعض التغييرات التي تنبني على آرائه واجتهاداته الخاصة به.

#### الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث فإن أهم نتائجه الآتي:

١. اعتداد الإمام صلاح بن علي بآراء النحاة السابقين، فقد أخذ الكثير من الآراء عنهم ورجح بعضها على بعض.
٢. للإمام صلاح بن علي آراؤه الخاصة به التي انفرد بها عن النحاة.
٣. يميل الإمام صلاح بن علي في آرائه وترجيحاته إلى الإيجاز، ويعتمد ما يراه صائباً من الآراء.
٤. غزارة الشواهد وتنوعها في كتاب (النجم الثاقب) فقد كان الإمام يأتي للمسألة بأكثر من شاهد، فيورد الآية ويبين موطن الشاهد فيها ثم يأتي بالبيت الشعري ويردده بقول للعرب أو حديث نبوي.
٥. يُعدّ كتاب (النجم الثاقب) حافلاً بآراء العلماء وتوجيهاتهم، وفرش لما جرى من مناقشات وردود.





## المصادر والمراجع:

– القرآن الكريم

١. الإلهام في شرح المنهاج (شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي (ت: ٦٨٥ هـ): شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٥٦ هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت: ٧٧١ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد جمال الزمزمي – الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري.
٢. أسرار العربية: عبد الرحمن بن مُجَدِّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، (١ط): ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
٣. الأشباه والنظائر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، دار الكتب العلمية، (١ط)، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.
٤. أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦ هـ)، دراسة وتحقيق: (د. فخر صالح سليمان قدارة)، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.
٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُجَدِّد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦٦ هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ مُجَدِّد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٦. التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤ هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق – سوريا، (١ط) ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
٧. تيسير التحرير: مُجَدِّد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (ت: ٩٧٢ هـ)، مصطفى الباي الحلي – مصر (١٣٥١ هـ – ١٩٣٢ م)، دار الكتب العلمية – بيروت (١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م)، ودار الفكر – بيروت (١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م).
٨. تيسير وتكميل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: مجموعة من المدرسين، قَدَّم له: مُجَدِّد، علي سلطاني، ١ط، دار العصماء: ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٩ م.
٩. جمهرة اللغة: أبو بكر مُجَدِّد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١ هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ١ط، ١٩٨٧ م.
١٠. الجنى الداني في حروف المعاني: أبو مُجَدِّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩ هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة – الأستاذ مُجَدِّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (١ط) ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
١١. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان مُجَدِّد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦ هـ)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، (١ط) ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.



١٢. ديوان جرير بشرح مُجَدِّ بن حبيب (ت ١١٠هـ): تحقيق: د. نعمان مُجَدِّ أمين طه، دار المعارف، القاهرة - مصر، (ط٣).
١٣. ديوان حسان بن ثابت: حسان بن ثابت بن منذر الخزرجي الأنصاري (ت ٥٤هـ)، شرحه وكتب هوامشه: الأستاذ عبد مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ - ١٤٩٤م.
١٤. ديوان عمر بن أبي ربيعة: عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم (ت ٢٣هـ/ ٦٤٤م) (٧١١م/٩٣هـ)، تحقيق: أحمد أكرم الطباع، دار القلم، بيروت - لبنان. (د.ت).
١٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: مُجَدِّ محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٦. شرح التسهيل المسمى «تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: مُجَدِّ بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي مُجَدِّ فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، (ط١) ١٤٢٨هـ.
١٧. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُجَدِّ الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ) دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، (ط١)، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٨. شرح الرضي على الكافية ابن الحاجب: مُجَدِّ بن الحسن الاسرابادي السمناني الرضي، تحقيق: حسن بن مُجَدِّ بن ابراهيم الحفظي - يحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام مُجَدِّ بن سعود الإسلامية، سنة النشر: ١٤١٧هـ - ١٩٦٦م، (ط٢).
١٩. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين مُجَدِّ بن عبد المنعم بن مُجَدِّ الجوجري القاهري الشافعي (ت: ٨٨٩هـ)، رسالة ماجستير للمحقق، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، (ط١) ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٤م.
٢٠. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُجَدِّ، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا. (د.ت).
٢١. شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ - ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، مكتبة وهبة - القاهرة، (ط٢)، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٢٢. شرح المفصل للزحشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا مُجَدِّ بن علي، أبو البقاء، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (ط١)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.



٢٣. الفصول المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان، (ط١)، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢٤. كتاب سيويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٥. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علاء الدين البخاري الحنفي (ت: ٧٣٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
٢٦. الباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النهان، دار الفكر - دمشق، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٢٧. المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة، (ط١)، (١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ).
٢٨. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٢٩. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت المنهاج القومي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: ٩٧٤هـ)، دار الكتب العلمية، (ط١)، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٣٠. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، (ط١).
٣١. المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب. - بيروت.
٣٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.